

سلطة قاضي التحقيق في الأمر بحبس المتهم احتياطياً

من هو قاضي التحقيق ٢٠٠٠

قاضي التحقيق هو أحد قضاة المحكمة الابتدائية يندبه رئيس المحكمة مباشرة للتحقيق في جريمة معينة، ويكون ندبه في مواد الجنايات أو الجنح بناء على طلب النيابة أو المتهم أو المدعي بالحق المدني إذا لم تكون الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها.

(إذا رأَت النيابة العامة في مواد الجنايات أو الجنح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تطلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق)

المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية □

الأساس القانوني لسلطة قاضي التحقيق في الأمر بحبس المتهم احتياطياً على ذمة التحقيق

(إذا تبين بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه أن الدلائل كافية، وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بحبس المتهم احتياطياً.

ويجوز دائماً حبس المتهم احتياطياً إذا لم يكن له محل إقامة معروف في مصر وكانت الجريمة معاقباً عليها بالحبس).

□ المادة ١٣٤ إجراء جنائية □

مدة الحبس الاحتياطي التي يملكها قانوناً قاضي التحقيق

لقاضي التحقيق سلطة إصدار أمر الحبس الاحتياطي ضد المتهم لمدة ١٥ يوماً، وإذا اقتضت ضرورة التحقيق مد هذه المدة كان له أن يأمر بمدتها مدة ثلاثون يوماً أخرى سواء دفعة واحدة أو دفعات (١٥ يوم مثلاً)، وبذا فإن مجمل يملكه قاضي التحقيق ٤٥ يوماً، ويراعي أن مدة الـ ١٥

يوماً الأولي لا يلزم خلالها سماع أقوال النيابة العامة، أما إذا أراد مد مدة الحبس الاحتياطي فعليه سماع أقوال النيابة العامة والمتهم.

نخلص مما سبق أن قاضي التحقيق لا يملك سلطة الحبس الاحتياطي المدة ٤٥ يوماً فقط، هذا في حين يرى بعض الفقه أن قاضي التحقيق يملك سلطة الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً على أساس أن مدة الـ ١٥ يوماً الأولي لا تضم إلي مدة الـ ٤٥ يوماً التي يلتزم خلالها بسماع أقوال النيابة العامة والمتهم، والراجح هو الرأي الأول والذي يري أن مجموع ما يملكه قاضي التحقيق في سلطة حبس المتهم احتياطياً ٤٥ يوماً.

التزام قاضي التجديد بسماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم

(ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً.

على أنه في مواد الجرح الإفراج حتماً عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة)

□ المادة ١٤٢ فقرة ١ إجراءات جنائية □

عرض الأوراق علي محكمة الجرح علي محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة.

(إذا لم ينته التحقيق ورأي القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في المادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدير أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة).

□ المادة ١٤٣ فقرة ١ إجراءات جنائية □

obeyikandi.com